

## اختيال النائب جدبان

## رصاصات في قلب العاصمة



ووكيل من أمانة العاصمة ومدير البحث الجنائي للتحقيق في الحادث ورفع النتائج بأسرع وقت ممكن.. مستبعداً من اللجنة وزير الداخلية التابع للاخوان هذا وقد أصدرت رئاسة الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني بياناً حسب وكالة «سبأ» حول حادثة اغتيال عضو مجلس النواب وعضو مؤتمر الحوار الوطني الدكتور عبد الكريم جدبان، عبّر فيه عن إدانتها واستنكارها الشديدتين لجريرة الاغتيال النكراء والتي تتجاوز في مغزاها وغاياتها شخص الفقيد، للمساس باستقرار الوطن وجزء أبنائه إلى الصراعات فضلاً عن أهدافه الخبيثة الرامية لرباك مسار المرحلة الانتقالية الجارية.

الجدير بالذكر أن البيان المشترك للرئاسة والحكومة قد أثار الكثير من الشكوك لدى المتابعين.. هذا وتواصل ردود الأفعال الداخلية والخارجية المنددة بالجريمة والمحذرة من تداعياتها الخطرة.

كما أدان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشئون اليمن جمال بنعمر اغتيال عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل عضو مجلس النواب عبد الكريم.

وقال المبعوث الأممي "إن اللجوء إلى العنف أمر مرفوض تماماً وأنه يجب ملاحقة المسئولين عن هذا العمل الإجرامي وتقديمهم إلى العدالة".

ودعا بنعمر مكون الوثنيين وجميع أعضاء مؤتمر الحوار، إلى ضرورة تكاتفهم وتعاونهم للتغلب على التحديات المتبقية والمضي في عملية التغيير السلمي لتأسيس يمن جديد.

ودان واستنكر مجلس النواب بشدة اغتيال النائب البرلماني وعضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل عن مكون انصار الله عبد الكريم جدبان في عملية ارهابية جبانة.

داعياً الجهات العسكرية والأمنية في الحكومة الى تحمل مسؤوليتها القانونية في متابعة الجناة والكشف عن مخططي وممولي ومنفذي هذه الجريمة وإحالتهم الى القضاء لينالوا جزاءهم الرادع وإعلان ذلك للرأي العام. هذا ودان مجلس الشورى اغتيال عضو مجلس النواب وعضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل عبد الكريم جدبان..

ونبه مجلس الشورى في بيان له الى ما ينطوي عليه هذا الحادث من تهديد للسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية، اذا لم تسارع لجنة التحقيق التي كلفها رئيس الجمهورية بالبدء في مهامها

جدبان وهو ما نفاه مكتب بن عمر معتبراً ذلك الخبر من الاخبار التضليلية وأنه لا أساس له من الصحة.. وهو ما اعتبره مراقبون سياسيون محاولة لخلط الأوراق بعد الجريمة أو تأكيد أن ثمة مخططاً يستهدف حياة السيد جمال بن عمر وأن توقيت نشر الخبر لا يمكن أن يكون بريئاً على الإطلاق.. لافتين الى أن نشر ذلك الخبر يؤكد تغلغل فرق الموت في أجهزة الدولة الرسمية

وفور وقوع جريمة الاغتيال السياسي وجّه الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة برئاسة نائب وزير الداخلية وعضوية كل من وكيل جهاز الأمن السياسي والأمن القومي

خطيراً على ضعف الحكومة وهشاشة الوضع الأمني ومحاولة نقل الأطراف السياسية المتصارعة في الأطراف "المعركة" إلى العاصمة مع قرب انتهاء مؤتمر الحوار وتصاعد الخلاف بين أطراف في الحوار حول العديد من القضايا مثل القضية الجنوبية وقضية صعدة بناء الدولة والعدالة الانتقالية والحكم الرشيد.

الجدير بالذكر أنه عقب إعلان اغتيال جدبان بدقائق تم تسريب خبر عبر مواقع اخبارية رسمية وغيرها أفادت بتعرض السيد جمال بن عمر -مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاصة لشئون اليمن- لمحاولة اغتيال في نفس المربع الذي تم فيه اغتيال

باغتيال النائب في مجلس النواب وعضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل عن جماعة "انصار الله" الدكتور عبد الكريم جدبان بصنعا، تدخل اليمن مرحلة "الاغتيالات السياسية" التي تنذر بمخاطر كثيرة وتهدد بجر البلاد إلى اقتتال عبثي من شأنه نسف عملية التسوية السياسية وتعطيل مؤتمر الحوار، وخاصة مع اشتعال الصراع المسلح بين الحوثيين والسلفيين في منطقة دماج بصعدة.

وشكلت جريمة اغتيال النائب عبد الكريم جدبان من قبل مسلحين يستقلون دراجة نارية لدى خروجه من جامع الشوكاني في العاصمة صنعاء بعد تأدية صلاة العشاء الجمعة، مؤشراً

## في اتصال هاتفي بأبناء الشهيد..

## الزعيم: خسر الوطن أبرز مناهضي قوى الظلام المؤتمر وحلفاؤه: الانفلات الأمني يطور مسلسل الاغتيالات

وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية مسؤولية استمرار هذه الحالة لكن ل حياة لمن تنادي مذكراً بحوادث الاغتيالات التي طالت ضباط وأفراد الجيش والأمن وعدداً من قيادات وكوادر المؤتمر الشعبي العام والتي لم تقم وزارة الداخلية وأجهزة الأمن حتى الآن بواجبها في ضبط الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزائهم الرادع وكشف من يقف وراءهم معتبراً الجريمة امتداداً لتلك الجرائم الإرهابية التي حذر منها مبكراً.

وأوضح المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أن اغتيال البرلماني عبد الكريم جدبان يعد عرقلة واضحة لمؤتمر مؤتمر الحوار الوطني خصوصاً وأنه استهداف لواحد من أبرز الكوادر البرلمانية وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني التي كان لها مواقف مشرقة في فضح ممارسات الفساد المالي والإداري والعبث بالمال العام الذي يمارس من قبل بعض الوزراء في حكومة الوفاق الوطني.

وفيما جدد المصدر تحذير المؤتمر الشعبي العام وحلفائه من مخبة استمرار حالة الانفلات الأمني وتطور جرائم مسلسل الاغتيالات السياسية حمل الحكومة ووزارة الداخلية المسؤولية الكاملة عن الجريمة الإرهابية وعن هذا الوضع مطالباً الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية بسرعة إسكات درجات الموت وإيقاف إزهاق الأرواح، والتحقيق في حادثة اغتيال النائب عبد الكريم جدبان والكشف عن نتائجها ومرتكبيها وتقديمهم للعدالة وعن نتائج التحقيقات في الاغتيالات السابقة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وعبر المصدر في ختام تصريحه عن تعازي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ومواساتهم الحارة لأسرة الدكتور البرلماني عبد الكريم جدبان سائلاً العلي القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة و يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان. إن الله وإناء إليه راجعون.

> أكد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام ان حادثة اغتيال النائب في البرلمان عبد الكريم جدبان جريمة ارهابية نكراء، لم تستهدف شخص جدبان بقدر استهدافها الصوت القوي المناهض للفساد وللقوى الظلامية.

جاء ذلك في اتصال هاتفي أجراه رئيس المؤتمر الشعبي العام مساء أمس بأولاد جدبان عبر خلاله عن إدانته الشديدة وحزنه العميق لو حيل الهامة الوطنية والقائمة البرلمانية الشهيد عبد الكريم جدبان سائلاً المولى أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أهله الصبر والسلوان

وكان المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه أدانوا بشدة جريمة اغتيال البرلماني الأستاذ عبد الكريم جدبان عضو مجلس النواب وعضو مؤتمر الحوار الوطني مساء الجمعة وسط العاصمة صنعاء برصاص مسلحين يستقلون دراجة نارية أثناء خروجه من مسجد الشوكاني بعد أدائه صلاة العشاء.

وعبر مصدر مسئول في المؤتمر الشعبي العام وحلفائه عن استنكاره وإدانته الشديدة لهذه الجريمة النكراء والممارسة الإرهابية البشعة التي تمثل تطوراً خطيراً في جرائم الاغتيالات السياسية والتي تشكل نقطة تحول خطيرة في البلد وسيكون لها انعكاسات ونتائج كارثية.

وقال إن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه ليحذرون السادرين بالقي سفاكي دماء الأبرياء من التماذي في جرائمهم وأقحام البلد في أتون صراعات ونزاعات وأعمال عنف واقتتال تهدد الأمن والسلم الاجتماعي، وتنسف جهود التسوية السياسية والحوار الوطني الشامل.

وأكد المصدر أن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه سبق وحذروا مراراً من خطورة استمرار حالة الانفلات الأمني وحملوا الحكومة

## فيما 75% استجابوا للإضراب

## المدارس مغلقة والحكومة تتجاهل حقوق التربويين

أية نتائج مع الحكومة، وهو الأمر الذي اقتضى دعوة كافة المعلمين والعاملين في المؤسسات التربوية ومكاتب التربية في المديرية والمحافظات وديوان الوزارة وقطاعاتها إلى بدء تنفيذ المرحلة الثالثة المتمثلة في الإضراب الشامل ابتداء من يوم امس الأحد الموافق 24 / 11 / 2013 م .

ودعت النقابات التربوية كافة العاملين في السلك التربوي إلى رفع نسبة المشاركة في الفعاليات الاحتجاجية القادمة إلى 100 % حتى يؤكد التربويون جميعهم أنهم لن يفرطوا في حقوقهم وأن تجاهل الحكومة لمطالبهم لن يزيدهم إلا إصراراً وثباتاً، وحتى يخلو الميدان التربوي من المتخاذلين والخائعين الذين يمنحون الحكومة - بتخاذلهم وخونهم - أملاً في استمرار تجاهل حقوقهم .

■ **حنظل : ندعو للإضراب الشامل في المدارس ومكاتب التربية**

■ **غيلان : محضر الاتفاق كذبة كبيرة والموقعون عليه أعداء حقوق المعلم**

المهن ولا التربويين .. وأن الذين وقعوا على هذا المحضر هم أعداء المعلم وحقوقه ويمثلون أنفسهم ولا يمثلون الميدان التربوي.

وأعلن المكتب التنفيذي للنقابة العامة والسكرتارية العامة لنقابة المهن التعليمية في بلاغ صحفي أن المرحتين الأولى والثانية من البرنامج الاحتجاجي انتهتا دون الوصول إلى

ودعا الجرافي كافة النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني إلى التضامن مع أبنائهم والتربويين ضد هذه الحكومة التي أسقطت كل مقومات بقائنا.

وحول ما يتردد عن وجود محضر اتفاق بين الحكومة والنقابات قال احمد غيلان عضو لجنة الرقابة بنقابة المهن التعليمية أن هذا المحضر لا يعني النقابة العامة ولا نقابة

> عبر محمد حنظل رئيس النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية عن بالغ التقدير للمعلمين والتربويين في عموم المدارس ومكاتب التربية والتعليم في المديرية والمحافظات وديوان عام الوزارة وقطاعاتها المختلفة الذين نفذوا الإضراب الشامل ابتداء من امس الأحد 24 / 11 / 2013 م بنسبة تجاوزت الـ (75 %).

ودعا حنظل كافة التربويين إلى استمرار الإضراب حتى تستجيب الحكومة لمطالبهم القانونية .

من جهته حمل أمين عام نقابة المهن محمد الجرافي حكومة الوفاق مسؤولية ما سيترتب عليه التصعيد النقابي التربوي من نتائج وأثار على العملية التعليمية ومستويات الطلاب والطالبات.